

**دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في إدارة الموارد الطبيعية
بالبيئة الصحراوية
(دراسة اجتماعية لمنطقة حلايب وشلاتين وأبورماد)**

رسالة مقدمة من الطالب

عماد جمال راشد عوض

ليسانس شريعة وقانون - جامعة الأزهر ١٩٩٨

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير
في العلوم البيئية

قسم العلوم الإنسانية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٦

صفحة الموافقة على الرسالة

**دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في إدارة الموارد الطبيعية
بالبيئة الصحراوية
(دراسة اجتماعية لمنطقة حلايب وشلاتين وأبورماد)**

رسالة مقدمة من الطالب

عماد جمال راشد عوض

ليسانس شريعة وقانون - جامعة الأزهر ١٩٩٨

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الانسانية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة:

التوقيع

١ - د.١ / محمد السيد الننة

أستاذ الاراضي
كلية الزراعة - جامعة عين شمس

٢ - د.١ / رشاد أحمد عبد اللطيف

أستاذ تنظيم المجتمع
كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان

٣ - د.١ / هشام إبراهيم القصاص

أستاذ بيئة التربة والمياه
معهد الدراسات والبحوث البيئية جامعة عين شمس

٤ - د.١ / حاتم عبد المنعم أحمد

أستاذ الاجتماع البيئي
معهد الدراسات والبحوث البيئية جامعة عين شمس

٢٠١٦

**دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في إدارة الموارد الطبيعية
بالبينة الصحراوية
(دراسة اجتماعية لمنطقة حلايب وشلاتين وأبورماد)**

رسالة مقدمة من الطالب

عماد جمال راشد عوض

ليسانس شريعة وقانون - جامعة الأزهر ١٩٩٨

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الانسانية البيئية

لجنة الاشراف :-

١- أ.د/ حاتم عبد المنعم أحمد

أستاذ الاجتماع البيئي
معهد الدراسات والبحوث البيئية جامعة عين شمس

٢- أ.د/ هشام إبراهيم القصاص

أستاذ بيئة التربة والمياه
معهد الدراسات والبحوث البيئية جامعة عين شمس

٣- د/ مصطفى لطفي عبد العزيز

أستاذ الاجتماع الريفي المساعد- مركز بحوث الصحراء

ختم الإجازة :

أجيزت الرسالة بتاريخ ٢٠١٦/ /

موافقة مجلس المعهد

٢٠١٦/

موافقة مجلس الجامعة

٢٠١٦/ /

٢٠١٦



"لَقَدْ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرَعًا وَمِنْهَا جَاءَ"



إهداء

لي روح والدي الطاهرة

لي والدي العزيز

لي رفيقة عمري زوجتي الحنونه

لي أبنائي الاعزاء

اليكم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي أتم نعمته عليّ، ووفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع الذي بذلت فيه وسعى وكل جهدي قدر استطاعتي قال تعالى في محكم التنزيل "لا يكلف الله نفساً إلا وسعها" صدق الله العظيم أشكر فضله سبحانه أن أمدني بالعون ووفقني لإنجاز هذه الدراسة وإخراجها بهذه الصورة.... فاللهم اجعل هذا العمل خالصاً لوجهك الكريم وتقبله مني واجعله في ميزان حسناتي،.... وبعد،، عن الترمذي - رحمه الله - عن أبي هريرة - رضي الله عنه قال قال رسول الله - صلّ الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله" صدق رسول الله صلّ الله عليه وسلم حقيقة لا أجد من الكلمات ما أعبر به عن شكري وامتناني لأستاذي الفاضل ومعلمي الجليل الأستاذ الدكتور/ حاتم عبد المنعم أحمد أستاذ علم الاجتماع البيئي بمعهد الدراسات والبحوث البيئية علي قبوله الإشراف على هذه الرسالة وعلى عطائه وتقديره لي ورعايته الكريمة للوصول بالبحث الى هذا المستوى، فليسانده مني عظيم الشكر والتقدير، فقد وجدت في شخصه أستاذاً جليلاً وعالماً خلوفاً، فجزاه الله عنى خير الجزاء، كما أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان للأستاذ الدكتور/ هشام إبراهيم القصاص أستاذ بيئة التربة والمياه وعميد معهد الدراسات والبحوث البيئية عضو لجنة الإشراف على الرسالة على ما أولاني به من رعاية واهتمام ومساعدة ومتابعة ليظهر هذا العمل في هذه الصورة فجزاه الله عنى خير الجزاء . كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير والامتنان للدكتور/ مصطفى لطفي عبد العزيز أستاذ الاجتماع الريفي المساعد بمركز بحوث الصحراء وعضو هيئة الإشراف علي الرسالة لما قدمه لي من عون ومساعدته ورعاية في إتمام هذا العمل وبذله من جهد وافر وتعاون صادق وعطاءً مستمراً خلال فترة إعداد وتنفيذ هذه الرسالة فله مني خالص الشكر والتقدير، كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان للسادة أعضاء لجنة الحكم والمناقشة علي تفضلهم بقبول مناقشة الرسالة وأخص بالشكر والتقدير الأستاذ الدكتور/ محمد السيد الننه أستاذ الأراضي بكلية الزراعة جامعة عين شمس والأستاذ الدكتور / رشاد أحمد عبد اللطيف أستاذ تنظيم المجتمع نائب رئيس جامعة حلوان الأسبق، وأسأل الله أن ينفعنا بعلمهم ويطول عمرهم، وأن يتمتعهم بالصحة والعافية.

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري لجميع السادة الزملاء العاملين بمحطة بحوث الصحراء بالشلاتين وأخص بالشكر الأخ الدكتور/ أحمد خريشه رئيس المحطة والاخ الدكتور/ أسامه رائف. كذلك السادة القائمين علي مكاتب رعاية شئون القبائل بالشلاتين وأبورماد والسيد رئيس مجلس مدينة الشلاتين، كما أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان لمشايع وعواقل القبائل بالشلاتين وأخص بالشكر الشيخ محمد زين علي ما قدمه لي من دعم خلال فترة العمل الميداني كذلك أتقدم بخالص الشكر لجميع السادة الزملاء أعضاء الهيئة البحثية بشعبة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية لرعايتهم وتشجيعهم لي أثناء فترة إعداد هذه

الرسالة، وأخص بالشكر كل من ساعدني في إتمام هذا العمل بكافة مراحلها فالشكر للأستاذ الدكتور / محمد أمين صدقي أستاذ ورئيس قسم الإرشاد الزراعي، والأستاذ الدكتور شريف فياض وكيل شعبة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، والدكتور حسام عبد العال استاذ مساعد بقسم الإرشاد الزراعي والدكتور مصطفى بدر باحث بقسم الإرشاد الزراعي والدكتور والأخ الفاضل محمد عمر عبد العزيز، كما أتوجه بخالص شكري وتقديري لجميع السادة الزملاء بقسم الدراسات الاجتماعية علي رأسهم الأستاذة الدكتورة / هاله أحمد يسري استاذ ورئيس القسم علي كل ما قدمته لي من دعم فني وعلمي، كذلك أتوجه بالشكر للدكتور حسين التهامي استاذ المجتمع الريفي المساعد علي جهد سيادته معي لإتمام هذا العمل وعلي دعمه المستمر لي، كما أتوجه بالشكر للدكتور ماهر عبد المقصود وجميع الزملاء والزميلات بالقسم كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور الأب الحنون الدكتور فاروق عبد العال الذي كان وما زال يرعاني بعلمه ويشملني عطفه فجزاه الله عني خير الجزاء، كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لجميع السادة الزملاء الإداريين بمركز بحوث الصحراء علي معاونتهم لي وتذليل كافة الصعاب التي واجهتني وأخص بالشكر السيد الأستاذ سامح السيد صالح والسيد الأستاذ فتحي عبد البديع والسيد الأستاذ سيد عبدالله والسيد المهندس سراج أبوزيد والأخ الفاضل مجدي جحا.

وأخيراً لا أجد من الكلمات تعبر عن شكري وتقديري لأسرتي الغالية حيث وفرت زوجتي الفاضلة لي المناخ المناسب الذي لولاه ما كنت أنجزت هذا العمل وجزيل حبي وتقديري لأبنائي الأعزاء الشيماء، وجمال، وعمار، ونورين، الذين ساعدوني في هذا العمل وكانوا مع زوجتي خير عوناً وسنداً لي في إتمام الرسالة، كما أشكر أخي محسن وأختي حنان علي وقفهم معي فلهم جميعاً مني خالص الشكر والتقدير. وأدعو لله أن تنال هذه الرسالة القبول فحسبي أنني حاولت واجتهدت فالكمال لله وحده، وعليه قصد السبيل وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

المستخلص

تحرص الدولة على تنمية المناطق الصحراوية ببناء مجتمعات عمرانية جديدة ضمن عملية التنمية الشاملة بهدف ربط المجتمعات الصحراوية بالمجتمع القومي للخروج من الوادي الضيق إلى الصحراء الشاسعة، وفي سبيل ذلك يحاول الإنسان استغلال بيئته حيث يتفاعل مع البيئة الطبيعية التي يعيش فيها وفقاً لعاداته وتقاليده، في ضوء ذلك استهدفت الدراسة التعرف على دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في إدارة الموارد الطبيعية بالبيئة الصحراوية بمنطقة حلايب وشلاتين وأبورماد، وقد تم جمع البيانات باستخدام الاستبيان بالمقابلة الشخصية تم إعداده واختباره لأغراض الدراسة من عينة عشوائية بسيطة قوامها (٣٦٥) مبحوث من أرباب الأسر بنسبة (٥,٧ %) من الشاملة البالغ عددهم (٧٢٠١) رب أسرة ، وأستخدم في تحليل البيانات العرض الجدولي بالتكرارات والنسب المئوية، بالإضافة إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وكذلك أستخدم معامل الارتباط البسيط لبيرسون. وقد أظهرت النتائج أن (٧٧,٨ %) من عينة الدراسة لديهم درجة مشاركة إجتماعية متوسطة الى مرتفعة في مجال الضبط الاجتماعي غير الرسمي بمنطقة الدراسة وأن نسبة (٨٤,٤ %) لديهم درجة منخفضة إلى متوسطة للتمسك بالعادات والتقاليد البدوية، كما أوضحت النتائج أن غالبية المبحوثين من البدو لديهم درجة مرتفعة إلى متوسطة نحو الامتثال للأحكام العرفية بنسبة قدرها (٩٨,١ %)، وتبين من دراسة العلاقات الارتباطية أن هناك ارتباط دال موجب عند المستوى الاحتمالي (٠,٠١) بكل من: السن، وحجم الأسرة، ومستوى خبرة المبحوثين في المهن المختلفة، ودرجة المشاركة التطوعية في مجال الضبط الاجتماعي غير الرسمي، ودرجة الانتماء للمجتمع القبلي، ودرجة التمسك بالعادات والتقاليد البدوية، وبين الدرجة الكلية للضبط الاجتماعي غير الرسمي بمنطقة الدراسة، بينما كان هناك ارتباط دال معنوي عند المستوى الاحتمالي (٠,٠٥) بين درجة الضبط الاجتماعي غير الرسمي في منطقة حلايب شلاتين أبو رماد بحجم الحيازة الحيوانية، بينما لا توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين المستوي التعليمي وبين الدرجة الكلية للضبط الاجتماعي غير الرسمي في إدارة الموارد الطبيعية بمنطقة حلايب شلاتين أبو رماد، كما أظهرت النتائج أن هناك بعض النزاعات قدمها المبحوثين من وجهة نظرهم وقد أمكن حصرها فيما يلي: النزاعات الأرضية على تحديد أماكن وأسلوب الرعي بنسبة قدرها (٨٤,٩ %) يليها النزاعات على الموارد الأرضية بسبب التنقيب علي الذهب بنسبة قدرها (٨٠,٥ %) من المبحوثين، تليها النزاعات على الموارد الرعوية بنسبة قدرها (٧٥,٣ %) ثم النزاعات على الموارد المائية وملكية الآبار بنسبة قدرها (٧٣,٤ %)، ثم النزاعات على الأشجار خاصة الأشجار الناشفة الخاصة بالفحم (٦٩,٥ %)، ثم النزاعات على حيوانات المرعي والجمال في الصحراء (٦٥,٢ %)، وأخيراً النزاعات على مشاكل الصيد بنسبة (٦٢,٧ %) من المبحوثين.

الملخص

مقدمة الدراسة:

نظراً للاهتمام المتزايد من الدولة لتنمية المحافظات الحدودية خاصة في ظل الأبعاد الاستراتيجية والأمنية والقومية الملحة لتلك المحافظات، بجانب مخططات إعادة توزيع السكان وزيادة فرص العمل وخفض معدلات البطالة ومحاولة الحد من معدلات الفقر في إطار تنموي يسعى إلى تنمية مستدامة اجتماعياً، واقتصادياً وبيئياً، مثمناً في الوقت ذاته أهمية وتعظيم الإستفادة من الموارد الطبيعية وتنميتها والمحافظة عليها من التدهور والنضوب، جاء الإهتمام بالضبط الاجتماعي بالمجتمعات الصحراوية لضبط سلوك أفرادها بإعتباره المحرك الأساسي الذي يسهل عمليات التفاعل والتنظيم الاجتماعي بين الأفراد، بالإضافة إلى إعتباره أحد المفاهيم الهامة في مجال العلوم الاجتماعية لارتباطه بالعديد من القضايا الاجتماعية الأخرى كقضيي التنمية وتحسين سبل العيش للمواطنين البدو بهذه المجتمعات، ومن المعروف أن لكل مجتمع من المجتمعات وسائله وطرقه الخاصة لتحقيق الضبط الاجتماعي، هذه الوسائل تتميز بالنسبية، فهي تتوقف إلى حد كبير على طبيعة المجتمع ذاته وظروفه الخاصة ومدى بساطته أو تعقده ونوع الثقافة السائدة فيه وما إلى ذلك، فما يعتبر وسيلة ناجحة من وسائل الضبط الاجتماعي في أحد المجتمعات قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر، وعلى الرغم من تفضيل سكان المجتمعات الحدودية الضبط الاجتماعي غير الرسمي والذي يعد أحد الآليات الرئيسية التي تستخدمها المجتمعات القبلية بمنطقة مثلث حلايب، شلاتين، أبورماد، بمحافظة البحر الأحمر إلا أن ضبط سلوك الأفراد داخل قبائل البشارية والعبادة والتمسك بقيمهم وعاداتهم والمحافظة على التنظيم الاجتماعي والتصدي لكل من يحاول الخروج على معايير المجتمع أو العمل ضد مشيئة الآخرين لأمرأ حيوي لهؤلاء البدو بالإضافة إلى دوره الهام في إدارة شئونهم الحياتية من ناحية وإدارة مواردهم الطبيعية من ناحية أخرى، وذلك بإتباع بعض آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي كالقضاء العرفي الذي يساعد كثيراً في وأد الخلافات والنزاعات على الموارد الطبيعية وبصفة خاصة النزاعات على الحيازات الأرضية والآبار. ومن هنا يمكن التعرف علي موضوع الدراسة من خلال الفصل الأول الذي يتضمن مقدمة الدراسة وأهدافها وأهميتها بالإضافة الي مشكلة الدراسة، ثم يأتي الفصل الثاني ويتناول أهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، ثم الفصل الثالث الذي يتناول موضوع الضبط الاجتماعي غير الرسمي من حيث مفهومه، وأهميته، ووسائله، وأدواته، ونظرياته، ثم الفصل الرابع ويتناول الموارد الطبيعية بمنطقة الدراسة، أما الفصل الخامس فيشتمل على الأبعاد والملامح الإيكولوجية والثقافية لمثلث حلايب وشلاتين وأبورماد، ثم الفصل السادس ومن خلاله يتم التعرف علي الإجراءات المنهجية للدراسة وكذلك المعالجة الكمية لمتغيرات الدراسة وأيضاً التعرف علي الأسلوب البحثي المستخدم ونوع الدراسة،

ثم الفصل السابع والذي يشمل علي عرض الجداول الإحصائية وتحليلها وتفسيرها، ثم الفصل الثامن والذي يختص بمناقشة النتائج وتفسيرها، وأخيراً الفصل التاسع ويختص بمستخلصات الدراسة ومقترحاتها وأهم التوصيات.

مشكلة الدراسة:

لكل مجتمع من المجتمعات طرقه المختلفة لضبط سلوك أفرادها، والمحافظة على التنظيم الاجتماعي بهدف حدوث التوافق والتلازم بين أفراد المجتمع وعدم المساس بالبناء الاجتماعي، ويفضل سكان المجتمعات الحدودية الضبط الاجتماعي غير الرسمي الذي يعد أحد الآليات الرئيسية التي تستخدمها المجتمعات القبلية بمنطقة مثلث حلايب، شلاتين، أبورماد لضبط سلوك الأفراد داخل قبائل البشارية والعبادة بالإضافة إلى دوره الهام في إدارة شئونهم الحياتية من ناحية وحسن إدارة وإستغلال الموارد الطبيعية من ناحية أخرى من خلال إتباع بعض آلياته كالفضاء العرفي الذي يساعد كثيراً في وأد الخلافات والنزاعات القبلية خاصة النزاعات على الحيازات الأرضية وملكية الأبار، حيث تكمن إشكالية الدراسة في إنتشار ظاهرة التنقيب عن الذهب بالمنطقة في الآونة الأخيرة من خلال بعض القبائل مستخدمين بعض المعدات والأجهزة، مما كان له أثراً سلبياً على طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد بصفة خاصة والبناء الاجتماعي بصفة عامة، ومن هنا كانت فكرة الدراسة للتعرف على طبيعة دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي ومدى إسهاماته في الحد من النزاعات علي الموارد الطبيعية بإتخاذ قرارات حاسمة بين المتنازعين من أفراد القبائل تحقيقاً للأمن القومي أولاً وللاستقرار الاجتماعي بين أبناء القبائل ثانياً مما يُمكنهم بشكل أو بآخر من إدارة مواردهم الطبيعية المتعددة خاصة الموارد الأرضية والمائية وتنميتها والمحافظة عليها من الرعي الجائر الأمر الذي استدعى القيام بهذه الدراسة.

أهداف الدراسة:

إستهدفت الدراسة التعرف على دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في إدارة الموارد الطبيعية بالبيئة الصحراوية بمنطقة حلايب وشلاتين وأبورماد، وكذلك التعرف علي درجة الإمتثال والرضا عن الأحكام العرفية فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية بالبيئة الصحراوية وكذلك تحديد العلاقة الإرتباطية بين الدرجة الكلية للضبط الاجتماعي غير الرسمي في إدارة الموارد الطبيعية بالبيئة الصحراوية وبين المتغيرات المستقلة للبدو المبحوثين وأخيراً التعرف على أهم النزاعات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية بالبيئة الصحراوية بمنطقة الدراسة.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في كونها تُعد بمثابة إضافة علمية إلى دراسات علم الاجتماع البدوي في مجال الضبط الاجتماعي غير الرسمي الذي يعد بمثابة البناء الأساسي والفعال للحفاظ على النظام الاجتماعي لأنه يعمل على تحقيق الاستقرار والتماسك في المجتمعات، بالإضافة إلى كون هذه الدراسة تتناول إدارة وإستغلال الموارد الطبيعية بالبيئة الصحراوية حيث يمكن الإسترشاد بها لإجراء مزيد من الدراسات المشابهة في مناطق أخرى، بالإضافة إلى ما تسفر عنه من نتائج خاصة بطبيعة دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في إدارة الموارد الطبيعية، وذلك للوقوف على بعض آليات وأساليب الضبط الاجتماعي غير الرسمي التي تركز على التفاعلات والوسائل الاجتماعية المختلفة التي تقنع البدو بمنطقة الدراسة بإلتزام قيم المجتمع وقوانينه في المحافظة على الموارد الطبيعية وحسن إدارة المورد وتحقيق أقصى استفادة منه، بالإضافة إلى الحد من النزاعات القبلية سواء النزاعات الخاصة بالموارد الأرضية، أو النزاعات الخاصة بالموارد المائية والرعية.

مجالات الدراسة:

المجال البشري: تم إجراء الدراسة علي عينة من أرباب الأسر بمنطقة حلايب وشلاتين وأبورماد قوامها (٣٦٥) مبحوثاً، بنسبة قدرها (٥,٧%) من الشاملة، البالغ عددها (٧٢٠١ رب أسرة)، وتم تحديد حجم

العينة طبقاً لمعادلة كريجسي ومورجان (Krejicie and Morgan)

المجال الجغرافي : أجريت الدراسة في ثلاث مجتمعات بمحافظة البحر الاحمر وهي مدينة الشلاتين ومدينة حلايب وقرية أبورماد وتقدر مساحتهم بحوالي (٤٠٠٠٠) كم ٢ بنسبة ٣٣ % من إجمالي المحافظة، وللمنطقة الكثير من التوابع أهمها قرية أبرق، وقرية مرسى حميرة، ورأس حدربة، وجبل علبة.

المجال الزمني : تم إجراء الدراسة في الفترة من أول شهر سبتمبر ٢٠١٤ حتى نهاية عام ٢٠١٦.

الاجراءات المنهجية:

نوع الدراسة: تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، حيث تتناول الدراسة وصفاً لبعض المتغيرات المدروسة، أما الجانب التحليلي فيختص بإختبار الفروض النظرية للدراسة والتي تختص بالعلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين البدو وبين المتغير التابع " دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في إدارة الموارد الطبيعية".

منهج الدراسة: إعتمدت هذه الدراسة على المنهج العلمي من خلال منهج المسح الاجتماعي بالعينة ومنهج دراسة الحالة مع الإستعانة بإستمارة الإستبيان من خلال المقابلة الشخصية لعينة الدراسة.

أدوات الدراسة: تم جمع بيانات الدراسة عن طريق إستمارة الإستبيان بالمقابلة الشخصية كأداة لجمع البيانات مع إستخدام الملاحظة البسيطة والمقابلة المتعمقة وبعض دراسات الحالة.

أدوات التحليل الإحصائي:

تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية الوصفية والتي تمثلت في النسب المئوية، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري وجداول التوزيع التكراري وذلك لعرض ووصف البيانات، وأُستخدام إختبار مربع كاي لإختبار معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة من النوع الإسمي كما أُستخدام معامل الارتباط البسيط (بيرسون) للتعرف على العلاقات الارتباطية المحتملة بين المتغيرات المدروسة من النوع المتصل.

فروض الدراسة

أولاً: الفرض النظري:

يوجد إرتباط دال إحصائياً بين الضبط الاجتماعي غير الرسمي في إدارة الموارد الطبيعية بالبيئة الصحراوية وبين كل من المتغيرات المستقلة وهي: السن، والحالة التعليمية، وعدد أفراد الأسرة، المهنة، وعدد سنوات الخبرة في المهنة، وحجم الحيازة الحيوانية، ودرجة المشاركة في مجال الضبط الاجتماعي غير الرسمي، ودرجة الإنتماء للمجتمع القبلي، ودرجة التمسك بالعادات والتقاليد البدوية، ودرجة إتجاه البدو نحو آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي بالمنطقة.

ثانياً: الفرض الإحصائي:

لا يوجد إرتباط دال إحصائياً بين الضبط الاجتماعي غير الرسمي في إدارة الموارد الطبيعية بالبيئة الصحراوية وبين كل من المتغيرات المستقلة التالية وهي: السن، والحالة التعليمية، وعدد أفراد الأسرة، المهنة، وعدد سنوات الخبرة في المهنة، وحجم الحيازة الحيوانية، ودرجة المشاركة التطوعية في مجال الضبط الاجتماعي غير الرسمي، ودرجة الإنتماء للمجتمع القبلي، ودرجة التمسك بالعادات والتقاليد البدوية، ودرجة إتجاه البدو نحو آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي بالمنطقة

وكانت أهم النتائج كما يلي:

- أوضحت نتائج الدراسة أن متوسط عمر أفراد العينة هو (٤٩) عام، وأن غالبية المبحوثين من البدو يقعون في فئة السن المتوسط (٤٠-٥٠ سنة) وهو ما يجعلهم أكثر قدرة على القيام بممارسات الحفاظ على الموارد الطبيعية بالبيئة الصحراوية.
- أشارت نتائج الدراسة إلى إرتفاع نسبة الأمية بين المبحوثين البدو، حيث تشير هذه النتائج إلى الإنخفاض في المستوى التعليمي للمبحوثين وتبين أن (٥٥,٩%) من المبحوثين أميون بالإضافة إلي وجود نسبة أخرى ممن يقرأون ويكتبون دون الحصول علي مؤهل بلغت (١٠,٧%) .

- أظهرت النتائج أن (٧٧,٨%) من عينة الدراسة لديهم درجة مشاركة اجتماعية متوسطة الى مرتفعة في مجال الضبط الاجتماعي غير الرسمي بمنطقة الدراسة كما أظهرت النتائج الخاصة بتوزيع المبحوثين وفقا للتمسك بالعادات والتقاليد البدوية (عادات دورة الحياة) أن غالبية المبحوثين (٨٤,٤%) لديهم درجة منخفضة إلى متوسطة للتمسك بالعادات والتقاليد (عادات دورة الحياة) ويعزى ذلك إلى التطور في وسائل الاتصالات المختلفة ودرجة إنفتاح المبحوثين البدو بمنطقة الدراسة على العالم الخارجي من حولهم.
- بينت النتائج الخاصة بدرجة الامتثال للأحكام العرفية فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية بمنطقة الدراسة أن أقل فئة للمبحوثين البدو يقعون في الفئة المنخفضة بنسبة (١,٩%) يلي ذلك الفئة المتوسطة بنسبة قدرها (٢٩,٦%) وأن أعلى نسبة للمبحوثين البدو يقعون في الفئة المرتفعة بنسبة (٦٨,٥%) وعالية يتضح أن غالبية المبحوثين من البدو لديهم درجة معاليه للإمتثال للأحكام العرفية.
- أوضحت الدراسة أهمية دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي بآلياته المختلفة (العادات والتقاليد، والأعراف) لكل من قبائل العباددة والبخارية حيث أنها تلعب دوراً هاماً وفعالاً نحو الحفاظ على تماسك وتفاعل القبائل والإلتزام القبلي الموجب نحو الحفاظ على وحدتهم الاجتماعية وعدم تحليلهم نتيجة لعوامل التغير الاجتماعي.
- أشارت النتائج النهائية للدراسة أن للعرف مكانة إجتماعية يلتزم بها كافة القبائل وتقوم قوتها القوانين الوضعية فهي قوانين غير مكتوبة ولكنها مسطورة في عقولهم، ومحفورة في قلوبهم، ومحفوظة في صدورهم، وتسهم في الحفاظ على الحياة الاجتماعية .
- كما أشارت نتائج العلاقات الارتباطية للدرجة الكلية للضبط الاجتماعي غير الرسمي في إدارة الموارد الطبيعية بمنطقة حلايب شلاتين أبورماد، كان دال إحصائياً عند المستوى الاحتمالي (٠,٠١) بكل من: السن، وحجم الأسرة، ودرجة المشاركة التطوعية في مجال الضبط الاجتماعي غير الرسمي، ودرجة الانتماء للمجتمع القبلي، ودرجة التمسك بالعادات والتقاليد البدوية، وإتجاه البدو نحو آليات الضبط الاجتماعي، بينما كان هناك ارتباط دال إحصائياً عند المستوى الاحتمالي (٠,٠٥) بين الدرجة الكلية للضبط الاجتماعي غير الرسمي في إدارة الموارد الطبيعية بمنطقة الدراسة وحجم الحياة الحيوانية، كما توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين المهنة والضبط الاجتماعي غير الرسمي بمنطقة الدراسة بينما لا توجد علاقة ارتباطية بين الضبط الاجتماعي ومستوى تعليم المبحوثين.
- كما أكدت النتائج أن هناك مجموعة من النزاعات التي تواجه المبحوثين البدو من وجهه نظرهم تم

حصرها فيما يلي:

أكثر النزاعات أهمية هي النزاعات الأرضية بسبب الحد الفاصل بين أراضي قبائل العباددة والبشارية من جهة والبشارية بعضهم البعض من جهة أخرى بنسبة قدرها (٩٤,٢%) يليها النزاعات الأرضية على تحديد أماكن وأسلوب الرعي بنسبة قدرها (٨٤,٩%) يليها النزاعات على الموارد الأرضية بسبب التنقيب علي الذهب بنسبة قدرها (٨٠,٥%) من المبحوثين، تليها النزاعات على الموارد الرعوية بنسبة قدرها (٧٥,٣%)، ثم النزاعات على الموارد المائية وملكية الآبار بنسبة قدرها (٧٣,٤%)، وتلاها النزاعات على الأشجار خاصة الأشجار الناشئة الخاصة بالفحم (٦٩,٥%)، ثم النزاعات على حيوانات المرعي والجمال في الصحراء (٦٥,٢%)، وتلاها النزاعات على مشاكل الصيد (٦٢,٧%) من المبحوثين.

- أهم التوصيات البحث:

- ١- توصي الدراسة بضرورة التصدي بقوة لظاهرة التنقيب علي الذهب والحد من هذه العمليات التي تتسبب في تدهور وتجريف الأراضي الرعوية مما سيؤدي إلى تصحرها في المستقبل القريب نتيجة السلوكيات غير الرشيدة، مع توعية القضاة العرفيين الذين يقومون بحل هذه النزاعات بتأثير هذه الظاهرة علي كافة الموارد الطبيعية الاخرى بالمنطقة.
- ٢- توصي الدراسة لجميع الاجهزة المعنية بالمنطقة العمل علي إنشاء لجان رسمية لفض المنازعات بين القبائل لحل النزاعات على الموارد الطبيعية ممثلة في الحيازات الأرضية وملكية الآبار والعيون بهذه المناطق الحدودية المفتوحة تكون لهذه اللجان الصبغة الرسمية، ويتم إختيار ممثليها من شيوخ وعواقل القبائل بالإضافة الي ممثل مكتب رعاية شئون القبائل بكل منطقة.
- ٣- تغليظ العقوبات بقانون البيئة المصري فيما يتعلق بالحفاظ علي الموارد الطبيعية أسوة بالعقوبات التي يفرضها القانون العرفي، بما يتوافق مع طبيعة العادات والتقاليد بكل منطقة.
- ٤- توصي الدراسة بالتنسيق علي القوافل الرعوية بحرية التنقل والترحال بين مناطق الدراسة الثلاث دون التقيد بتحديد ساعات معينة خاصة بين حلايب وأبو رماد.
- ٥- العمل على دعم أعضاء المجالس العرفية للمصالحات من جانب الدولة ممثلة في مكاتب رعاية شئون القبائل في توفير وتجهيز أماكن مخصصة لعقد الجلسات العرفية تكون معلومة للجميع مع إعداد قوائم رسمية لهؤلاء المشايخ.

- ٦- توصي الدراسة بسرعة تنفيذ المشروعات التنموية للبدو حيث أنها الطريقة المثلى لتنمية المجتمعات الصحراوية، والارتقاء بمستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية للسكان وخلق مجتمع جديد متكامل مع المجتمع القومي في وحدة قومية متماسكة.
- ٧- التأكيد على ضرورة توفير الوحدات الرعوية الملائمة لهؤلاء البدو وتحسين مستويات معيشتهم الأمر الذي يهيئ الفرص للتواجد والإستقرار بتلك المنطقة الحدودية من خلال تدعيم المحطة البحثية الوحيدة بالمنطقة (محطة بحوث الشلاتين) التابعة لمركز بحوث الصحراء وذلك بإنشاء مركز للدعم الفني يكون نموذجاً في توفير القوافل البيطرية والأعلاف للسكان البدو خاصة في فصل الصيف حيث تقل المراعى الخضراء.